

المغنى

تأليف الشيخ الإمام العلامة والخبر المدقق الفهامة شيخ الاسلام . وفق الدين
﴿ أبي محمد عبدالله بن احمد بن محمد بن قدامة ﴾ المتوفي سنة ٦٢٠
على مختصر ﴿ أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبدالله بن احمد الحرقي ﴾
ويليه

الشرح الكبير

على متن المقنع تأليف الشيخ الامام العالم العامل شيخ الاسلام وقدوة الانام بقية السلف
الكرام ﴿ شمس الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن الشيخ الامام العالم الزاهد
أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ﴾ المتوفي سنة ٦٨٢
كلاهما على مذهب امام الأئمة وعبي السنة الامام ﴿ أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل
الشياني رضي الله عنه وعنهم وجزاهم عن أنفسهم وعن المسلمين أفضل الجزاء

الجزء الاول

﴿ تنبيه ﴾ وضما كتاب المغني في أعلى الصحائف والشرح الكبير في أدناها مفصولا بينهما بخط عرضي

دار الكتاب العربي

للتشريع والنزاع

المعنى
و
الشرح الكبير

طبعة جديدة بالأوفست

بعناية

جماعة من العلماء

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

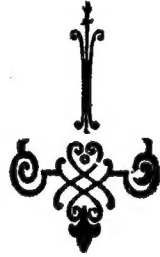
دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

ترجمة

صاحب المغني الشهير ، وصاحب الشرح الكبير

والتعريف بالكتابين



﴿ ترجمة الشيخ الموفق مؤلف المغني ﴾

﴿ جمع لنا هذه الترجمة فقيه الحنابلة في ديار الشام صديقنا الاستاذ الشيخ عبدالقادر بدران ﴾
هو عبدالله بن احمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر بن عبدالله المقدسي ثم الدمشقي الصالح
الفقيه الزاهد الامام شيخ الاسلام وأحد الاعلام موفق الدين أبو محمد ولد في شعبان سنة إحدى
وأربعين وخمسمائة بجماعيل وقدم دمشق مع أهله وله عشر سنين قرأ القرآن وحفظ مختصر الخرق
واشتغل وسمع من والده وأبي المكارم بن هلال وأبي المعالي بن صابر وغيرهما ، ورحل إلى بغداد
هو وابن خالته الحافظ عبدالغني سنة إحدى وستين وخمسمائة وسمعا الكثير من هبة الله الدقاق
وابن البطي وسعد الله الدجاني والشيخ عبدالقادر الجيلاني وابن تاج القراء وابن شافع وأبي زرعة
ويحيى بن ثابت وخلق كثير وسمع بمكة من المبارك بن الطباخ مدة يسيرة فقرأ عليه متن الخرق ثم
توفي الشيخ ولازم أبا الفتح بن المنى وقرأ عليه المذهب والخلاف والاصول حتى برع ، وأقام ببغداد
نحو من أربع سنين هكذا ذكره الحافظ ضياء الدين المقدسي ثم رجع إلى دمشق ثم عاد إلى بغداد
سنة سبع وستين كذا قال سبط ابن الجوزي

وذكر الناصح بن الحنبلي أنه حج سنة أربع وسبعين ورجع مع وفد العراق إلى بغداد وأقام بها
سنة فسمع درس ابن المنى الحنبلي ، قال ابن الناصح وكنت أنا قد دخلت بغداد سنة ثنتين وسبعين
واشتغلنا جميعا على الشيخ أبي الفتح ثم رجع إلى دمشق واشتغل بتصنيف كتاب (المغني في شرح
الخرق) فبلغ الامل في إتمامه وهو كتاب بليغ في المذهب عشر مجلدات بخطه نعب عليه وأجاد فيه
وجمل فيه المذهب ، وقرأ عليه جماعة وانتفع بعلمه طائفة كثيرة . قال ونشأ على سمت أبيه وأخيه
في الخير والعبادة ، وغلب عليه الاشتغال بالفقه والعلم

وقال سبط ابن الجوزي كان إماما في فنون^(١) ولم يكن في زمانه بعد أخيه أبي عمر والعماد أزهد
ولا أودع منه ، وكان كثير الحياء عزوفا عن الدنيا وأهلها ، هينا لينا متواضعا محبا للساكنين ،
حسن الاخلاق ، جوادا سخيا ، من رآه كأنما رأى بعض الصحابة ، وكان النور يخرج من وجهه ،
كثير العبادة يقرأ كل يوم وليلة سبعا من القرآن ، ولا يصلي ركعتي السنة في الغالب إلا في بيته أتباعا
للسنة ، قال السبط المذكور وكان يحضر مجالسي دائما في جامع دمشق وقاسيون . وقال أيضا شاهدت
من الشيخ أبي عمر وأخيه الموفق ونسيه العماد مانرويه عن الصحابة والاولياء والافراد فأنساني حالهم
أهلي وأرطاني ، ثم عدت اليهم على نية الإقامة ، عسى أن أكون معهم في دار المقامة

وقال ابن النجار كان الشيخ موفق الدين امام الحنابلة بالجامع وكان ثقة حجة نبيلًا غزير الفضل
كامل العقل شديد الثبوت دائم السكون حسن السمعت نزيها ورعا عابداً على قانون السلف ، على

(١) لعله سقط من هنا وصف للفنون بكونها كثيرة أو عديدة

وجهه النور ، وعليه الوقار والهيبة ، ينتفع الرجل برؤيته قبل أن يسمع كلامه . صنف التصانيف المليحة في المذهب والخلاف ، وقصده التلامذة والاصحاب وسار اسمه في البلاد واشتهر ذكره ، وكان حسن المعرفة بالحديث ، وله يد في العربية

وقال الحافظ عمر بن الحاجب في معجمه : هو إمام الأئمة ، ومفتي الأمة ، خصه الله بالفضل الوافر ، والخطر العاطر ، والعلم الكامل ، طنت بذكره الامصار ، وضنت بمثله الاعصار ، قد أخذ بمجامع الحقائق الثقلية والعقلية ، فأما الحديث فهو سابق فرسانه ، وأما الفقه فهو فارس ميدانه ، أعرف الناس بالفتيا ، وله المؤلفات الغزيرة ، وما أظن الزمان يسمح بمثله ، متواضع عند الخاصة والعامة ، حسن الاعتقاد ، ذو أناة وحلم ووقار ، وكان مجلسه عامراً بالفقهاء والمحدثين وأهل الخير وصار في آخر عمره يقصده كل أحد وكان كثير العبادة دائم التهجد ، لم تر مثله ولم ير هو مثل نفسه

وقال أبو شامة : كان شيخ الحنابلة موفق الدين إماماً من أئمة المسلمين ، وعلماً من أعلام الدين في العلم والعمل ، صنف كتباً حسناً في الفقه وغيره ، عارفاً بمعاني الاخبار والآثار ، سمعت عليه أشياء ، وكان بعد موت أخيه أبي عمر هو الذي يؤم بالجامع المظفري ويخطب يوم الجمعة إذا حضر ، فإن لم يحضر فعبد الله بن أبي عمر هو الخطيب والإمام . وأما في محراب الحنابلة في جامع دمشق (هو عند باب المأذنة الغربية) فإن الموفق كان يصلي فيه إذا كان في البلد ، وإذا مضى إلى الجبل صلى العباد أخو الحافظ عبد الغني المقدسي وبعد موت العباد كان يصلي فيه أبو سليمان ابن الحافظ عبد الغني مالم يحضر الموفق ، وكان بين المشايخ ينتقل حذاء المحراب . وجاء مرة الملك العزيز بن الملك العادل (هو صاحب المدرسة العزيزية) يزوره فصادفه يصلي فجلس بالقرب منه إلى أن فرغ من صلاته ثم اجتمع به ولم يتجاوز في صلاته ، وكان إذا فرغ من صلاة العشاء الآخرة يمضي إلى بيته بالصيف ومعه من فقراء الحنابلة من قدره الله تعالى فيقدم لهم ما ينسربأ كونه معه

ومن أغرف ما حكى لي عنه أنه كان يجعل في عمامته ورقة مصرورة فيها رمل يرمل به ما يكتبه للناس من الفتاوى والاجازات وغيرها ، فاتفق أن خطفت عمامته ليلة من الليالي فقال لحافظها : يا أخي خذ من العمامة الورقة المصرورة بما فيها ورد العمامة أغطي بها رأسي وأنت في أوسع الحل مما في الورقة ، فظن الحافظ أنها فضة ورآها ثقيلة فأخذها ورد العمامة وكانت صغيرة عتيقة ، فرأى أخذ الورقة خيراً منها بدرجات ، فخلص الشيخ عمامته بهذا الوجه اللطيف

وبلغني من غير وجه عن الامام أبي العباس أحمد بن تيمية رحمه الله أنه قال : ما دخل الشام بعد الاوزاعي أقفه من الشيخ الموفق رحمه الله . وقد أفرد الحافظ ضياء الدين المقدسي سيرة الشيخ في جزءين ، وكذلك أفردا الحافظ الذهبي

قال الضياء : كان رحمه الله إماماً في القرآن وتفسيره ، إماماً في علم الحديث ومشكلاته ، إماماً في الفقه أو حد زمانه فيه ، إماماً في علم الخلاف أو حد زمانه في الفرائض ، إماماً في أصول الفقه ،

اماماً في النحو ، إماماً في الحساب ، اماماً في النجوم السيارة والمنازل . قال ولما قدم بغداد قال له الشيخ أبو الفتح ابن المتي : اسكن هنا فان بغداد مفتقرة اليك وأنت تخرج من بغداد ولا تخلف فيها مثلك . قال وكان شيخنا العباد بعظم الشيخ الموفق تعظيماً كثيراً ويدعو له ويقعد بين يديه كما يقعد المتعلم من العالم ، وسمعت الامام المفتي شيخنا أبا بكر محمد بن معالي بن غنيمة بغداد يقول : ما أعرف أحداً في زماننا أدرك درجة الاجتهاد الا الموفق : وسمعت أبا عمرو بن الصلاح المفتي يقول : ما رأيت مثل الشيخ الموفق . وقال الشيخ عبد الله البيهقي : ما اعتقد أن شخصاً من رأيت حصل له من الكمال في العلوم والصفات الحميدة التي يحصل بها الكمال سواء ، فانه رحمه الله كان كاملاً في صورته ومعناه من الحسن والاحسان ، والحلم والسؤدد ، والعلوم المختلفة ، والاخلاق الحميدة ، والامور التي مارأيتها كملت في غيره . وقد رأيت من كرم أخلاقه ، وحسن عشرته ، ووفور حلمه وكثرة علمه ، وغزير فطنته ، وكل مروءته ، وشدة حيائه ، ودوام بشره ، وعزوف نفسه عن الدنيا وأهلها ، والمناصب وأربابها ، ما قد عجز عنه كبار الاولياء فان رسول الله ﷺ قال « ما أنعم الله تعالى على عبد نعمة أفضل من أن يلهمه ذكره » فقد ثبت بهذا أن الامام المذكور أفضل الكرامات ، وأفضل الذكر ما يتعدى نفعه الى العباد ، وهو تعليم العلم والسنة ، وأعظم من ذلك وأحسن ما كان جيلة وطبعاً^(١) كالعلم والكرم والعقل والحياء ، وكان قد جبلة الله على خلق شريف ، وأفرغ عليه المكلام افراغاً وأسبغ عليه النعم تطوف به في كل حال ، قال وكان لا يكاد يناظر أحداً إلا وهو يتبسم حتى قال بعض الناس هذا الشيخ يقتل بتبسمه خصمه . قال : وأقام مدة يعمل حلقة يوم الجمعة بجامع دمشق يناظر فيها بعد الصلاة ثم ترك ذلك في آخر عمره ، وكان يشتغل عليه الناس من بكرة الى ارتفاع النهار ، ثم يقرأ عليه بعد الظهر إما الحديث وإما من تصانيفه إلى المغرب ، وربما قريء عليه بعد المغرب وهو يتعشى وكان لا يرى لأحد ضجراً وربما تضرر في نفسه ولا يقول لأحد شيئاً

ذكر شيء من كراماته

قال سبط ابن الجوزي : حكى أبو عبد الله بن فضل الاعناكي قال : قلت في نفسي لو كان لي قدرة لبنيت للموفق مدرسة وأعطيته كل يوم ألف درهم قال فجئت بعد أيام فسلمت عليه فنظر الي وتبسم وقال : اذا نوى الشخص نية كتب له أجرها

وحكى أبو الحسن بن حمدان الجراعي قال : كنت أبغض الخنابلة لما يشنع عليهم من سوء الاعتقاد فمرضت مرضاً شنيعاً وأقيت سبعة عشر يوماً لا تحرك وتمنيت الموت فلما كان وقت العشاء جاءني الموفق وقرأ علي آيات وقال (ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين) ومسح على ظهري

(١) يعني ماصار بكثرة تعوده كالحلم والحياء وغيرهما من الاخلاق والطباع

فأحسست بالعافية وقام فقلت بإجارية انتعي له الباب فقال . أنا أروح من حيث جئت وغاب عن عيني فقامت من ساعتى الى بيت الوضوء فلما أصبحت دخلت الجامع فصليت الفجر خلف الموفق وصاحته فمصر يدي وقال : احذر أن تقول شيئا قلت : أقول وأقول

قال قوام جامع دمشق : كان الموفق ليلة يبيت بالجامع تفتح له الابواب فيخرج ويعود فتغلق على حالها وحدث العفيف كتاب بن أحمد بن مهدي البانيامي بعد موت الشيخ الموفق بإيام قال : رأيت الشيخ الموفق على حافة النهر يتوضأ فلما توضأ أخذ قبضته ومشى على الماء الى الجانب الآخر ، ثم لبس القبقاب وصعد إلى المدرسة يعني مدرسة أخيه أبي عمر (بصالحية دمشق ويقال لها العمرية وهي الآن خراب) ثم حلف كتاب بالله لقد رأيته ومالي في الكذب حاجة وكتبت ذلك في حياته ، فقيل له : هل رأيك ؟ فقال لا ولم يكن ثم أحد وكان وقت الظهر فقيل له : هل كانت رجلاه نفوس ؟ قال لا الا أنه كأنه يمشي على وطاء قال الحافظ ابن رجب : قرأت بخط الحافظ الذهبي سمعت رفيقنا أبا طاهر أحمد الدربني سمعت الشيخ ابراهيم بن أحمد بن حاتم وزرت معه قبر الشيخ الموفق فقال سمعت الفقيه محمد البوسفي شيخنا يقول : رأيت الشيخ الموفق يمشي على الماء .^(١)

وقال الامام شمس الدين محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي في آخر كتابه (المطلع على أبواب المنعم) في ترجمة الموفق ولد بقرية جماعيل بفتح الجيم وتشديد الميم من جبل نابلس من الارض المقدسة في شعبان سنة احدى وأربعين وخمسمائة ولما ترعرع رحل في طلب العلم إلى بغداد ثلاث مررات الاخذ عن علمائها ثم رجع الى دمشق واشتغل بالاشتغال والتصنيف قال : وكان شديد التواضع حسن

(١) ورد في كتبنا أن عيسى عليه السلام مشى على الماء وكذا بعض الصالحين ، وإذا كان هذا مخالفا لسنة الله تعالى في الاجسام فليس مخالفا لسنة في الارواح فان لها قوة على التحليل والتركيب وجعل الكيف من المادة لطيفا والظيف كثيفا ، وإن أصحاب المذهب الروحاني من الافرنج قد رووا أنه وقع لبعض الناس عندهم أن تجردت روحه من جسمه في مادة لطيفة وبقي جسمه حيا مستلقيا أمامه وهو يرى قلبه في جوفه يخفق فيه . ولكن وقع هذا بغير اختياره وكانت روحه المتجردة في شبح من الاثير أو غيره ترى ما وراء جدران حجراته الخ فعمل هذا لا يستغرب من أصحاب الارواح العالية ولا سيما عيسى الخلق من روح الله أن تصل إلى درجة القدرة على التجرد والتمثيل كما تمثل الملائكة . ومن فروع هذه النظرية النفوذ من الكثائف كما ينفذ الاثير والمشي على الماء والطيران في الجواء وما يسمونه طي الارض أي قطع المسافات الطويلة في المدة القليلة . وبه فسر بعض الصوفية حديث الاسراء . واذكر على سبيل التقريب اتى أحيت مرة ليلة العيد كلم التكبير والصلاة ثم خلوت بعد صلاة العيد في حجرة العبادة والمطالعة وطفقت أقرأ في كتاب التوحيد والتوكل من الاحياء فقلت علي الروحانية حتى شعرت بأنه لم يبق لي ثقل البتة وأتاني الوقيت نفسي من نافذة النرفة على الارض لا يصيبني أذى كاتي وريشة طائر . ثم زال هذا الشعور بالتدريج . وكتبته صححه احتجاجا على الماديين بما يلقون

الاخلاق والشيم ؛ ذا رأي ومعرفة ، قليل الاهتمام بالدنيا ، مفوضا أمره إلى الله ، كثير التبعّد حسنه
 ذا كرامات ظاهرة كثيرة فلذلك نفع الله الخلق به في حياته ، واتصل النفع به بعد موته بتصانيفه ،
 بحيث لا يكاد يستغني عنها أحد من أهل مذهبه ، ثم قال توفي بدمشق ودفن بجبل قاسيون تحت
 المغارة المعروفة بمغارة التوبة انتهى ملخصا

ذكر تصانيفه

قال الحافظ ابن رجب في طبقات الحنابلة : له التصانيف الكثيرة الحسنة في المذهب فروعاً وأصولاً
 وفي الحديث واللغة والزهد والرقائق ، وتصانيف في أصول الدين في غاية الحسن ، أكثرها على طريقة
 المحدثين مشحونة بالأحاديث والآثار بالاسانيد كما هي طريقة الامام أحمد وأئمة الحديث ، ولم يكن
 يرى الخوض مع المتكلمين في دقائق الكلام ولو كان بالدع عليهم ، وهذه طريقة أحمد والمتقدمين . وكان
 كثير المتابعة للمنفرد في باب الأصول وغيره ، لا يرى إطلاق مالم يؤثر من العبارات ، ويأمر بالاقرار
 والامرار لما جاء في الكتاب والسنة من الصفات ، من غير تغيير ولا تكيف ، ولا تمثيل ولا تحريف ،
 ولا تأويل ولا تعطيل .

فمن تصانيفه في أصول الدين (١) البرهان في مسألة القرآن جزء (٢) جواب مسألة وردت
 من صرخد في القرآن جزء (٣) الاعتقاد جزء (٤) مسألة العلو جزآن (٥) ذم التأويل جزء
 (٦) كتاب القدر جزآن (٧) كتاب فضائل الصحابة جزآن ، وأظنه منهاج القاصدين في فضائل
 الخلفاء الراشدين (٨) رسالة الى الشيخ فخر الدين بن تيمية في تخليد أهل البدع في النار (٩) مسألة
 في تحريم النظر في كتب أهل الكلام .

ومن تصانيفه في الحديث (١٠) مختصر العلال للخلال مجلد ضخمة (١١) مشيخة شيوخه جزء
 (١٢) مشيخة أخرى أجزاء كثيرة خرجها

ومن تصانيفه في الفقه (١٣) المغني عشر مجلدات بخطه (١٤) الكافي أربع مجلدات (١٥) المقنع
 مجلد (١٦) مختصر الهداية لابن الخطاب مجلد (١٧) العمدة مجلد صغير (١٨) مناسك الحج جزء (١٩)
 ذم الوسواس جزء ، وله فتاوى ومسائل منشورة ورسائل شتى . كثير ، وله في أصول الفقه (٢٠) روضة المناظر
 وجهة المناظر ، وله في اللغة والانساب ونحو ذلك (٢١) قنعة الاريب في الغريب مجلد صغير (٢٢)
 التبيين في نسب القرشيين مجلد (٢٣) الاسنبصار في نسب الانصار مجلد

وله في الفضائل والزهد والرقائق ونحو ذلك (٢٤) كتاب التوايين جزآن (٢٥) كتاب المتحايين
 في الله جزآن (٢٦) كتاب الرقة والبكاء جزآن (٢٧) فضائل عاشوراء جزء (٢٨) فضائل العشر جزء
 انتفع بتصانيفه المسلمون عموماً وأهل المذهب خصوصاً وانتشرت واشتهرت بحسن قصده
 وإخلاصه في تصنيفها ولا سيما كتابه (المغني) فانه عظم به النفع وكثر الشناء به عليه قال الحافظ الضياء :

رأيت الامام أحمد بن حنبل في النوم وألقى علي مسألة في الفقه فقلت: هذه في الحرقى فقال: ما قصر صاحبكم الموفق في شرح الحرقى. قال ابن رجب: قرأت بخط الحافظ الذهبي قال سمعت الشيخ علاء الدين المقدسي قلت وقد أجاز لي المقدسي هذا قال: سمعت شيخنا أبا العباس أحمد بن تيمية قال الذهبي وأظنني سمعت ذلك من شيخنا أبي العباس بن تيمية يقول: قال لي الشيخ تاج الدين عبد الرحمن بن ابراهيم الفزاري كان الشيخ عز الدين بن عبد السلام شيخنا يرسلني استعير له المحلى والمجلى (كتابان لابن حزم في مذهب الفاطمية أحدهما متن والآخر شرح) من ابن عربي وقال: قال الشيخ عز الدين مارأيت في كتب الاسلام في العلم مثل المحلى والمجلى وكتاب المغني للشيخ موفق الدين بن قدامة في جودتهما وتحقق ما فيها ونقل عن ابن عبد السلام أيضا أنه قال: لم تطب نفسي بالفتيا حتى صارت نسخة من المغني عندي قال ابن رجب مع أنه بسامي الشيخ في زمانه^(١) اه فانظر الى الانصاف

وقال العلامة الاديب الشيخ محيي بن يوسف الصرصري الحنبلي من قصيدة طويلة يثني بها على الله عز وجل ويمدح النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم ويذكر جماعة من التابعين وتلاميذهم ويذكر الامام أحمد رضي الله عنه وجماعة من أصحابه:

وفي عصرنا كان الموفق حجة	على فقهه الثبت الاصول معولي
كفى الخلق (بالكافي) واقم طالبا	(بمقنع) فقه عن كتاب مطول
واغنى (بمغني) الفقه من كان باحثا	و (عمدته) من يعتمد بها يحصل
(وروضته) ذات الاصول كروضة	أماست بها الازهار أنفاس شمال
تدل على المنطوق أقوى دلالة	وتحمل في المفهوم أحسن محمل

وللشيخ موفق الدين نظم كثير حسن وقيل إن له قصيدة في عويص اللغة طويلة وله مقطعات من الشعر (منها قوله)

أنفسل يا ابن أحمد والمنايا	شوارع يحترمنك عن قريب
أغرك أن تحطنتك الرزايا	فكم للموت من سهم مصيب
كؤوس الموت دائرة علينا	وما للمرء بد من نصيب
إلى كم تجعل التسويف دأبا	أما يكفيك انذار المشيب
أما يكفيك أنك كل حين	تمر بقبر خل أو خيب
كأنك قد لحقت بهم قريبا	ولا يفنيك افراط النحيب

(١) أقول بل وصل الشيخ عز الدين الى درجة من الشهرة لم يصل اليها الشيخ الموفق فصار يلقب بسلطان العلماء وانتهت اليه الرياسة في مصر بلا نزاع من العلماء ولا من السلاطين والحكام واعترف له العلماء بالاجتهاد المطلق

وله أيضاً :

أبعد يابض الشعر أحرر مسكنا
يخبرني شـيبي بآني ميت
تخرق عمري كل يوم وليلة
كأنني بجسمي فوق نعشي ممدداً
إذا سـئلوا عني أجابوا وأعولوا
وغيت في صدع من الأرض ضيق
ويحشو عليّ التراب أوثق صاحب
فيارب كن لي مؤنساً يوم وحشتي
وما ضرتني آني إلى الله صائر
ومن كلامه أيضاً ما ذكره أبو شامة وهو

لا تجلسن يباب من
وتقول حاجاتي اليه
أتركه واقصد ربها
يا أبي عليك دخول داره
ه يعوقها إن لم أداره
تقضى ورب الدار كاره

تفقه على الموفق خلق كثير منهم ابن أخيه الشيخ شمس الدين عبد الرحمن بن أبي عمر شارح
المقنع وغيره وسمع منه الحديث خلائق من الأئمة والحفاظ وغيرهم وحدث ببغداد وغيرها . وكانت
وفاته يوم السبت يوم عيد الفطر سنة عشرين وثمانمائة بمنزله بدمشق ، وصلي عليه من الغد وحمل إلى
سفن قاسيون فدفن به ، وكان اجتمع عظماء امتد الناس في طرق الجبل فلوؤوه
كان للموفق أولاد ذكور وإناث ماؤا كلهم في حياته ، ولم يعقب من أولاده سوى ولد يقال له
عيسى فانه خلف ولدين صالحين وماتا وانقطع عقبه (قلت لئن انقطع عقبه من الاولاد فلم
ينقطع أثره من العلم)

قال الشيخ صلاح الدين أبو عيسى موسى بن محمد بن خلف بن راجح المقدسي يرفي الموفق

لم يبق لي بعد الموفق رغبة
صدر الزمان وعينه وطراره
بهر العلوم أبو الفضائل كلها
كان ابن أحمد في مقام محمد
في العيش ان العيش سم منقم
والعالم والزاهد المتورع (١)
شمل الشريعة بعده لا يجمع
ان هالم أمر اليه يفرعوا

(١) كذا وانما يتم وزنه بإشباع ضمة ميم العالم كما أشبع مدلوله من العلم وكان له أن يقول

* والزاهد العلامة المتورع *

فيبين مشكله ويوضح سره ويذب عن دين الاله ويدفع
 بصيرة يجلو الظلام ضياؤها تبدي العجائب نورها يتشعشع
 فالיום قد أضحى الزمان وأهله غرضا لكل بلية تنوع
 والعلم قد أمسى كأن بواكيا تبكي عليه وجده متقطع
 وتعطلت تلك المجالس واقفت تلك المحافل ليتها لو ترجع
 هيئات بعدك باموفق نرنجي فلناس خيرا أو مقالا بسم
 لله درك كم لشخصك من يد يبيضاء في كل الفضائل ترتع
 قد كنت عبدا طائعا لتنتي عن باب ربك في العبادة توسع
 كم ليلة أحييتها وعمرتها والله ينظر والحلائق هجم
 تلو كتاب الله في جنح الدجى كزبور داود النبي ترجع
 لو كان يمكن من فدائك رخصة لفدتك أفئدة عليك تقطع

﴿ التعريف بالشرح الكبير وترجمة مؤلفه ﴾

كتبه لنا صديقنا فقيه حنابلة الشام الاستاذ الشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن بدران
 صاحب كتاب (المدخل إلى مذهب الامام أحمد بن حنبل)

﴿ الشرح الكبير المسمى بالشافي شرح المقنع ﴾

هذا الكتاب تصنيف الامام عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، جعله مصنفه
 شرحا لكتاب عمه المسمى بالمقنع وقال في خطبته : اعتمدت في جمعه على كتاب المغني وذكرت فيه من
 غيره ما لم أجده فيه من الفروع والوجوه والروايات ولم أترك من كتاب المغني إلا شيئا بسيرا من
 الأدلة وعزوت من الأحاديث ما لم يعز بما أمكنتني عزوه . هذا كلاًه وبالجملة فطريقته فيه أنه يذكر
 المسئلة من المقنع فيجعلها كالترجمة ثم يذكر مذهب الموافق فيها والمخالف لها ويذكر ما لكل من دليل،
 ثم يستدل ويعلل للمختار ويضيف دليل المخالف فسلوكه مسلك الاجتهاد إلا أنه اجتهد بمقيد بمذهب
 الامام أحمد . هذا ما دخلته في المدخل

﴿ ترجمة الشارح ﴾

قال البرهان ابراهيم بن مفلح في (المقصد الارشد) عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة
 المقدسي ثم الصالحي الامام الفقيه الزاهد الخطيب قاضي القضاة شمس الدين سمع من أبيه الشيخ أبي
 عمر وعمه الشيخ موفق الدين وعني بالحديث وكتبه بخطه الاجزاء والطباق وتفق على عمه فقرأ عليه
 المقنع وأذن له في اقرائه واصلاح ما يراه فيه . وشرحه في عشر مجلدات مستمداً من المغني وأخذ الاصول

عن السيف الأمدى . درس وأفتى وأقرأ العلم زماناً طويلاً وانتفع به الناس وانتهت إليه رئاسة المذهب في عصره بل رئاسة العلم في زمانه وكان معظماً عند الخاص والعام ولقد أثنى عليه الأئمة منهم اسماعيل بن الحجاز والذهبي وكان الشيخ محيي الدين النووي يقول هو أجل شيوخه وهو أول من ولي قضاء الحنابلة بالشام فولية مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة على كره منه ولم يتناول عليه معلوماً في عمره ثم عزل نفسه وبقي قضاء الحنابلة شاغراً مدة حتى وليه ولده نجم الدين وكان رحمة للمسلمين ولولاه لراحت أملاك الناس لما تعرض لها السلطان فقام فيها قيام المؤمنين وأثبتها لهم وعاداه جماعة الحكام وعملوا في حقه المجهود وتحذروا فيه بما لا يليق ونصره الله عليهم بحسن نيته ويكفيه هذا عند الله تعالى

أخذ عنه العلم جماعة منهم الشيخ تقي الدين ابن تيمية والشيخ محمد الدين اسماعيل بن محمد الحراني وكان يقول مارأت عيناى مثله وحدث عنه أبو عبدالله بن الحجاز وأحمد بن عبد الرحمن الحريري وغيرهم توفي ليلة الثلاثاء سابع ربيع الآخر سنة اثنتين وثمانين وسمائة ودفن من الغد عند والده بسفح قابسون^(١) وكانت جنازته حافلة لم ير من دهر طويل مثلاً انتهى

كلمة في فوائد كتابي المغني والشرح الكبير

يقول محمد رشيد رضا صاحب منار الاسلام :

كنت رأيت كلمة سلطان العلماء في عصره الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى في تفضيل كتابي المحلى لابن حزم والمغني للشيخ الموفق على غيرهما من كتب الفقه الاسلامي قبل أن أراها ، ندعتني الرغبة في تعرف قيمة هذه الشهادة إلى الاختلاف إلى خزانة الكتب الكبرى (المكتبة المصرية) مراراً للنظر في الكتابين ، وقرأت عدة مسائل من كل منهما رأيتها كافية في معرفة قيمة الشهادة وصحة الحكم ، وعلمت أن العلماء الذين قالوا إن ابن عبد السلام وصل إلى رتبة الاجتهاد المطلق لم يقولوا إلا الحق

فاما كتاب المحلى فهو كتاب اجتهاد مطلق وصاحبه أبو محمد ابن حزم امام الظاهرية في عصره ، وهو صاحب القلم السيل والاسان الفصيح والحجة الناهضة ، والمعارضة التي تأبى المعارضة ، ولولا سلاطة لسانه في الرد على مخالفيه من أئمة اصحاب الرأي وأهل القياس لاتسع نطاق مذهبه ، وكثر الانتفاع بالمحلى وغيره من كتبه ، فهو يذكر المسألة ويستدل عليها ، ويرد على المخالفين فيها ، على قواعد الظاهرية من الأخذ بالنصوص الماثورة ، أو البراءة الاصلية ، ولكنه لا يكتفي بمقارعتهم بالدليل ، بل يرميهم بالجهل والتضليل ، غير هيب لعلو أقدارهم ، ولا وجل من كثرة أتباعهم وأنصارهم ، واذا أراد الله تعالى أن يتجدد فقه الاسلام فلا بد أن يعرف المجددون له من قدر كتابه ماعرف العز بن عبد السلام ، ولا بد أن يطبعوه في يوم من الايام

«١» تقدم في ترجمة الموفق أنه قاسيون فهل هذا غير ذلك ؟

وأما المغني فصاحبه الموفق فقيه حنبلي ، وهو مع ذلك محدث أثري ، وقد ألف عدة كتب في فقه الحنابلة ، وأراد أن يكون كتابه المغني في فقه المسلمين كافة ، فهو يذكر أقوال علماء الصحابة والتابعين وعلماء الامصار المشهورين ، كالأئمة المتبوعين ، وبحكي أدلة كل منهم ، وإذا رجع مذهب الحنابلة في كثير من المسائل فهو لا ينتقص غيرهم ، ولا يحمل العصب على كتمان شيء من أدلتهم ، ولا على تكلف الطعن فيها كما يفعل أهل الجود من المقلدين ، فاللزيم الأولى لكتاب المغني أنه لخص لنا مذاهب فقهاء المسلمين المجتهدين بأدلتها في أمهات الاحكام ومهمات المسائل فأغنانا عن مراجعة كتب المذاهب الكثيرة فيما نحتاج إلى الوقوف عليه منها ، وعن مراجعة كتب السنن والآثار لمعرفة أدلتها ومذاهب الصحابة والتابعين ومسائل الاجماع والخلاف ، على أن المصنفات التي تتوسع في رواية هذه الآثار لم تطعم ونسخها الخطية قليلة الوجود كصنفات ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والاثرم وابن المنذر ومن العلوم أن كتب فقه المذاهب المتبعة والخلاف منها مالا تذكر فيه الأدلة ، ومنها ما يذكر فيها ما يؤيد مذاهب مصنفها ويضعف المذاهب المخالفة لها ولو بضروب من التأويل والتحريف وتضعيف الاحاديث التي لا توافق مذهب المؤلف وإن كانت صحيحة أو حسنة إن أمكن ، وتقوية الاحاديث التي توافقها وإن كانت ضعيفة أو السكوت عن نقل الطعن فيها ، وصاحب المغني لا يعتمد مثل هذا ، فهو يرجح ما يعتد رجحانه من أدلة الحنابلة ولا يتكلف الطعن في أدلة من خالفهم ، ولولا هذا وذاك لما فضله ابن عبد السلام على كتب الشافعية وكان من أجل علمائهم وهي التي يشهد لها من لم يعرف من مزايَا تحريرها ما يعرفه هو بأنها فاقت كتب سائر المذاهب في دقة التحرير والاستدلال ، والجزم بالصحيح من الأقوال ، وكان يعتمد على مراجعته في الفتوى إذ صار يقتني بالدليل ويسلك سبيل الاجتهاد عرفت المغني فتمت لو يسخر الله تعالى من يطبعه ليعم نفعه الذي هو عندي فوق ما كان عند العزيز بن عبد السلام ، وكان صديقنا حسن باشا عاصم خادماً لامة والملة رحمه الله تعالى يقول : اذا يسر الله لنا طبع كتاب (المحكم لابن سيده) فانتني أموت آمناً على اللغة العربية أن يموت — ذلك لما سمعته من امام اللغة في هذا العصر الشيخ محمد محمود الشنقيطي رحمه الله من الثناء على المحكم وعلى النسخة الصحيحة الموجودة منه في المكتبة المصرية — وكان كلما قال لي هذه الكلمة أقول له . واذا يسر الله تعالى لكتاب المغني من يطبعه فأنا أموت آمناً على الفقه الاسلامي أن يموت . ثم ما زلت أفكر في السعي لطبعه إلى أن هداني الله تعالى إلى تبليغ أمنيته هذه إلى السلطان عبدالعزيز بن عبد الرحمن الفيصل امام نجد وملحقاتها^(١) فبلغت عنه (أولاً) أنه أيد الله تعالى به العلم والدين ، وأعز بسيفه الاسلام والمسلمين ، عازم على طبع هذا الكتاب مع كتب أخرى لأحياء العلم وتوسيع نطاقه في بلاده — ثم خاطبني هو (آخرأ) في طبعه مع كتاب الشرح الكبير ، وطبع تفسير ابن جرير وابن كثير ، وكتب أخرى من كتب السنة والفقه وتلا ذلك ارساله للمغني والشرح الكبير للمحقق لطبعها معاً مع غيرهما مما عزم

(١) أعدنا طبع هذا بعد أن جمعه الله تعالى ملك الحجاز ونجد والعسير أيضاً

على طمعه ، وقد شرعنا في طبعهما والمطبعة غير مستعدة لانجاز مطبوعات كبيرة كثيرة فأخذنا في اعدادها لذلك وسيحصل المراد عن قريب بفضل الله تعالى وقوته (١) وانا وقد نمجز الجزء الاول من الكتاين نيين بالايجاز فواندهما للأمة الاسلامية وكونهما في الفقه الاسلامي العام لافقه الحنابلة وخدم فنقول :

﴿ تحقيق الحق في اختلاف الامة وسيرة الأئمة ﴾

قال تعالى (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) وقد شبه النبي ﷺ المؤمنين بأعضاء الجسد الواحد ، ولم يكن شيء أبغض إليه بعد الكفر بالله من الاختلاف والتنازع ولو في الامور العادية ، ولما كان الاختلاف في الفهم والرأي من طباع البشر (ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم) خص الاختلاف المذموم في الاسلام بما كان عن تفرق أو سبباً للتفرق ، وجرى على ذلك السلف الصالح فحظروا فتح باب الآراء في العقائد وأصول الدين ، وحموا الاعتصام فيها بالمأثور من غير تأويل ، وخصوا الاجتهاد بالاحكام العملية ، ولا سيما المعاملات ، وكان بعضهم يعذر كل من خالفه في المسائل الاجتهادية ولا يكلفه موافقته في فهمه

ثم ان كثيراً من كبار العلماء حاولوا أن يجعلوا اختلاف العلماء في مسائل الاحكام رحمة بهذه الامة ، وتحقيقاً ليسر دينها الذي ثبت بنصوص الكتاب والسنة ، ويتقوا ما حذر الله تعالى في كتابه من مضار التفرق والاختلاف الذي أفسد على الامم السابقة دينها ودنياها ، وأنذرنا الله تعالى أن نكون مثلهم بقوله (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا — إلى قوله — ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات وأولئك لهم عذاب عظيم) وقد وجد في بعض الكتب حديث مرفوع اشهر على الالسنه وهو « اختلاف أمتي رحمة » ولما لم يوجد له سند في شيء من كتب السنة قال بعضهم لعله خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا — احتراماً لمن ذكروه في كتبهم بالقبول أو التسليم ، وحرصاً على العمل بمعناه .

ولكن المتعصبين للمذاهب أبوا أن يكون الاختلاف رحمة ، وشدد كل منهم في تحميم تقليد مذهبه وعدم الترخيص للمتممين اليه في تقليد غيره ولو لحاجة أو ضرورة ، وكان من مناظراتهم في ذلك ومن طعن بعضهم في بعض ما هو معروف في كتب التاريخ والتراجم وغيرها كالأحياء للقرالي ، وصار بعض المسلمين اذا وجد في بلد يتعصب أهله لمذهب غير مذهبه كالبعير الأجر ب بينهم

وقد وقع من الفتن بين المختلفين في الاصول وفي الفروع ماسود صحف التاريخ على ان الخلاف في الفروع أهون وأقل شراً ، وقد ضعف في هذا الزمان بضعف أسبابه في أكثر البلاد ، ولكننا لانزال نسمع بمنكرات قبيحة منه في أخرى . من ذلك أن بعض الحنفية من الاتعانيين سمع رجلاً

يقرأ الفاتحة وهو يجانبه في الصف فضربه بمجموع يده على صدره ضربة وقع بها على ظهره فكاد يموت. وبلغني أن بعضهم كسر سبابة مصل لرفعه إياها في التشهد ، وقد بلغ من ايذاء بعض المتعصبين لبعض في طرابلس الشام في آخر القرن الماضي أن ذهب بعض شيوخ الشافعية الى المفتي وهو رئيس العلماء وقال له : اقسم المساجد بيننا وبين الحنفية فان فلانا من ققائهم بعدنا كأهل الذمة بما أذاع في هذه الايام من خلافهم في تزوج الرجل الحنفي بالمرأة الشافعية وقول بعضهم لا يصح لانها تشك في إيمانها يعني ان الشافعية وغيرهم من الاشعرية يجوزون أن يقول المسلم : أنا مؤمن إن شاء الله . وقول آخرين بل يصح نكاحها قياساً على الذمية !

فأين هذا التعصب والايذاء والتفريق بين المسلمين بالأراء الاجتهادية من تساهل السلف الصالح وأخذهم بما أراده الرحمن من اليسر في الشرع وانتفاء الحرج منه ، واقائهم التفريق بين المسلمين بظنون اجتهادية رجح بها كل ناظر مارآه أقرب الى النصوص أو الى حكمة الشارع ، حتي كان أشهر الائمة لا يستحلون الجزم بالحكم فيها ، فيقول أحدم أكره كذا ، أو أستقبحه ، أو أخشى أن يكون كذا ، أو لا ينبغي أولاً يصلح أولاً يعجبني أو لا أحبهُ أولاً أستحسنه ، ويقول في مقابل ذلك يفعل السائل كذا احتياطاً أو أحب كذا أو يعجبني أو أعجب إليّ أو هذا أحسن . هكذا كان يقول الامام أحمد في المسائل الاجتهادية أو فيما لا نص صحيحاً صريحاً فيه من الكتاب أو السنة ويؤثر نحوه عن غيره ، ولكن مدوني المذهب جعلوا هذه التقوى والورع في التشريم قواعد في أحكام التكليف وطرق الاستنباط والاستدلال . وصارت الحنابلة فرقة ذات مذهب مستقل في الفروع ، بل صار المتكلمون يعدونهم فرقة مستقلة في أصول العقائد أيضاً ، وانما كانت الامام أحمد رحمه الله تعالى إماماً لجميع أهل السنة في الاصول والفروع باستمساكه في أصول الدين والعبادات بنصوص الكتاب والسنة وما صح عن علماء الصحابة من فهم وهدى وعمل مفسر لها ، ولكن أصحابه تلاميذه حرصوا على ما نقلوا عنه من فهم واستنباط أن يضيع فدونه لا يقلد قذاته بل لاجل فتح أبواب العلم وتسهيله لطالبه من الافراد في العبادات ومن الحكم في الامور القضائية والدولية ، وكانوا يقرنونه بأدلتهم ليكون الدليل هو العسدة في العمل وفي الترجيح بينه وبين غيره ، ولم يقصد أحد منهم أن يكون شارعاً أو كالشارع في كونه يتبع لذاته فضلاً عن التزام طائفة من الامة للتعصب له بمثل ما وقع ، ولا أن تفرق الطوائف المقلدة لكل منهم وتتمادى فتكون كمتبعي الشرائع المتعددة المختلفة ، هذه معاصم مجمع على تحريمها قال الامام المزني صاحب الامام الشافعي في أول مختصره المشهور بعد البسطة مانصه : قال أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى المزني (رحمه الله) « اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله ومن معنى قوله لأقربه على من أراده مع إعلامه به عن تقليده وتقيد غيره ، لينظر فيه لدينه ويحتاط لنفسه وبالله التوفيق » اهـ

وقال ملا علي القاري الحنفي المحدث في رسالته التي ألفها في إشارة المسبحة : وقد أغرب الكيداني

حيث قال «العاشر من المحرمات الإشارة بالسبابة كأهل الحديث» أي مثل جماعة يجمعهم العلم بحديث الرسول ﷺ وهذا منه خطأ عظيم ، وجرم جسيم ، منشؤه الجهل لقواعد الأصول ، ومراتب الفروع من المنقول ، ولولا حسن الظن به ، وتأويل كلامه بسببه ، لكان كفره صريحاً ، وارتداده صريحاً ، فهل لمؤمن أن يحرم ما ثبت فعله عنه ﷺ مما كاد نقله أن يكون متواتراً ، ويمنع جواز ما عليه عامة العلماء كإبرأ عن كابر مكابراً ، والحال أن الامام الأعظم ، والهام الأقدم ، قال : لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم مأخذه من الكتاب والسنة واجماع الامة والقياس الجلي في المسألة ، الخ ما قاله ليثبت به ان قاعدة أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الاتباع تقتضي رفع المسبحة في التشهد لثبوت الحديث به .

ولكن المتعصين الذين يقطع بعضهم أصبع من رفع سبافته عقاباً له على عدم تقييده لمن حرمه من أهل مذهبه لا يعلمون أنهم هم الذين يرتكبون المحرم بالاجماع عقاباً على الواجب أو المنسوب بالاجماع أو بما صح من سنة النبي ﷺ لا على مخالفة سنته ﷺ كما سمعته باذني من بعض طلاب العلم الأفغانيين في مسجد لاهور الجامع في الهند وقد سألتهم عن صحة ما نقل عن بعض أهل بلادهم في ذلك فقالوا نعم وعلوه بأنه عقاب على مخالفة الرسول ﷺ وترك سنته أي وعلى عداوة شرع الله تعالى واستحلال ما حرمه اذ قال بعض فقهاءهم بتحريم رفع الاصبع في التشهد ، والتحريم في عرف أهل الأصول خطاب الله المقتضي لترك اقتضاء جازماً . وأين هذا الخطاب الالهي القطعي ؟ هل هو قول مثل السكيداني المصرح بمخالفة أهل الحديث ؟

أدلة أحكام الشرع العملية

ان الاحكام العملية التي هي موضوع الفقه منها ما ثبت بالدليل القطعي المجمع عليه كأركان الاسلام وتحريم الفواحش مظهر منها وما بطن وهو ما يكون باتباعه المؤمن به مسلماً وبجحدته أو استحلال مخالفته كافرأ وبمخالفته فاسقاً على التفصيل المعروف ، ومنها ما هو محل النظر والاجتهاد وهو الذي وقع فيه الخلاف بين علماء الامة للاختلاف في رواية النصوص أو في دلالتها ، أو لعدم العلم بالنص والرجوع في الاستنباط إلى القواعد العامة أو القياس المخالف في حجته ^(١) وكانوا متفقين على أن من خالف مضمون نص لم يبلغه أو معنى نص غير قطعي الدلالة لانه لم يظهر له أو بذل جهده في استبانة مراد الشارع في مسألة فترجح عنده فيها شيء . فعلم به مخطئاً فهو معذور ، فهل يكون بمخالفته لاجتهاد غيره مأزوراً غير معذور ؟

ان النبي ﷺ لم يجعل قوله تعالى في الخمر والميسر (وإيها أكبر من نفعها) نصاً في تحريمها على جميع الامة وإنما حرمها به على نفسه من فهم منه الدلالة على التحريم فترك شرب الخمر والمقامرة - وهو

«١» أنكرت الظاهرية من أهل السنة وبعض المعتزلة حجية القياس مطلقاً ومنعه بعض الاصوليين في أسباب الاحكام وفي الحدود والكفارات وبعضهم في العبادات لانها هي المرادة بكال الله الدين . وخصها بعضهم بالامور التعبدية ككل ما لا يستعمل العقل به من الاحكام . ومذهب مالك الاخذ في العبادات بظواهر نصوص الكتاب والسنة واعتبار المصالح والتوسع في الاجتهاد في الاحكام الدينية

ما يقطع بمثله الفقهاء كافة - حتى إذا ما نزل فيها وفي الانصاب والازلام ان ذلك كله (رجس من عمل الشيطان) والامر القطعي بالتحريم وهو قوله تعالى (فاجتنبوه) إلى قوله تعالى (فهل أنتم متبهون) أجمعوا على تركه ، وجعله النبي ﷺ تشريعا عاما يخاطب به كل مؤمن ، وأهرق جميع الصعابة الذين كانوا يشربون الخمر ما كان عندهم منها . فأخذ علماء السلف من هذا أن التشريع العام ما كان بهذه الدرجة من الصعوبة والصراحة القطعية في النصوص ، وأن مادونه مما فيه مجال للاجتهاد في الرواية أو الدلالة محل سعة لا يكلف كل مؤمن الاخذ به ، وإنما يكلفه من ثبت عنده أو وثق بعلم مفتيه به ودينه فقلده فيه . ولم يكونوا يبيحون أن يكون مما يحجز عليه أحد أو تفرق كلمة المسلمين فيه ، وقد كان النبي ﷺ يقر كلاً من المختلفين في الفهم على اجتهاده فيما هو محل الاجتهاد كمسألة نهي عن صلاة العصر الا في قريظة : أقر من أخذ منهم بمنطوق النهي فلم يصلها إلا في قريظة ، ومن صلى أولاً ثم أدرك معه قريظة لأنهم فهموا أن المراد من النهي عدم التخلف عن الخروج وإدراك قريظة في الوقت المراد

وبناء على هذا لم يرض الامام مالك رحمه الله تعالى أن يحمل المنصور العباسي جميع المسلمين على العمل بموطئه على ما كان من تحريره في روايته ومن مواطاة علماء دار الهجرة له عليه - وبناء عليه كان الامام المجتهد منهم ينهى من يستفتونه أن يتخذوا فتواه ديناً يقلدونه أو أن يجعلوه سبباً للتفرق - وبناء عليه كان أحدهم يأخذ باجتهاد غيره ترخصاً أو موافقة لجماعة المسلمين

روى عن الامام أحمد أنه كان يرى الوضوء من الحجامة والفصد فسئل عن رأى الامام احتجم وقام إلى الصلاة ولم يتوضأ أبصلي خلفه ؟ فقال كيف لا أصلي خلف مالك وسعيد بن المسيب ؟ وفي رواية أنه قال لمسائل أنهلك أن تصلي مع فلان وفلان ؟ وكان أبو حنيفة وأصحابه يرون الوضوء من خروج الدم ولكن أبا يوسف رأى هارون الرشيد احتجم وصلى ولم يتوضأ - وكان مالك أفتاه بأنه لا وضوء عليه إذا هو احتجم - فصلى أبو يوسف خلفه ولم يعد الصلاة . واغتسل أبو يوسف في الحمام وصلى الجمعة ثم أخبر بعد الصلاة أنه كان في بئر الحمام فأرة ميتة فلم يعد الصلاة وقال : نأخذ بقول إخواننا من أهل الحجاز « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » ولم يكن هذا تقليداً منه لانه يعرف دليله وهو حديث القلتين الذي ذكره ولكنه غير قطعي الرواية والدلالة كما انه ليس دون قولهم في حد الماء الكثير

ونقل أن الشافعي رحمه الله ترك القنوت في الصبح لما صلى مع جماعة الحنفية في مسجد إمامهم (له في المكان المعروف اليوم بالاعظمية من ضواحي بغداد) فقال الحنفية أنه فعل ذلك أدباً مع الامام وقال الشافعية بل تغير اجتهاده في ذلك الوقت ، والظاهر مما تقدم أنه لم يرد أن يخالف جماعة من المسلمين مخالفة عملية ، في مسألة اجتهادية غير قطعية ، فان اختلاف الظواهر من أسباب اختلاف البواطن ، كما يؤخذ من حديث « عباد الله لتسون صفوفكم ، أو ليخالفن الله بين وجوهكم » رواه الجماعة من حديث النعمان بن بشير مرئوعاً ولكن سقط من رواية البخاري كلمة « عباد الله » قال

النووي في شرح مسلم بعد ذكر حمل الوجوه على حقيقتها : والظاهر والله أعلم أن معناه يزعم بينكم العداوة والبغضاء واختلاف القلوب كما تقول تغير وجه فلان ، أي ظهر لي من وجهه كراهة ، لأن مخالفتهم في الصفوف مخالفة في ظواهرهم ، واختلاف الظواهر ، سبب لاختلاف البواطن اه ويؤيده رواية أبي داود له بلفظ « أو ليخالفن الله بين قلوبكم » ويؤيد المعنى من المعقول والتجارب ما ثبت من أن الاتفاق في العادات واللباس من أسباب التآلف ، والاختلاف فيها من أسباب التناكر والتنافر فكيف إذا كان الخلاف في الدين ، وكان كل فريق يعتقد أن الآخر مخالف بمخالفته لله ولرسوله بدعواه أن ما عليه أهل مذهبه هو الحق ، وما خالفهم فيه غيرهم باطل ؟

ولكن المتعصبين للمذاهب لا يفقهون ما يفقه مثل الشافعي من حكم الدين ومقاصده فهم يتحرون مسائل الخلاف ويلتزمون بها ، من حيث يترك بعضهم العمل بكثير من مسائل الاتفاق وإن كانت مجمعا عليها ، ولهم أشد استمساكا بخلاف الذين يعيشون معهم ، منهم بخلاف البعداء عنهم ، فهم يقيمون في المسجد الواحد جماعتين أو أكثر في وقت واحد ، ويرسل بعضهم يديه ويقبضها بعض في الصف الواحد ... وبذلك جعلوا اختلاف الاجتهاد بين العلماء رقعة ، على حين كانت تعد عند أولئك العلماء نعمة ، وإما سبب ذلك اتباع الاهواء ، وتنازع الزعماء ، الذين ورد في وصفهم الاثر بانهم أشد تغايرا من التيوس في زروبها ، وما أغرى فقهاء المذاهب المتبعة بالتعصب الذي أطال أبو حامد الغزالي نعيه عليهم في أحيائه إلا حب الرياسة كما قال ، بل ما أغراهم بالاشتغال بها دون غيرها إلا ما بينه المقرئ المورخ الحكيم من وقف الاوقاف عليها ، والزام بعض الملوك والامراء لتقليد بعضها والحكم به ، ولولا ذلك لفعلوا باقوال أئمة هذه المذاهب ما فعلوه باقوال غيرهم من علماء الصحابة والتابعين من المزج وعدم الافراد بالتأليف والتدريس

وجملة القول أن التفرق بين المسلمين باختلاف المذاهب والآراء وتعصب كل شعبة لمذهب منها في الاصول أو الفروع هو من أكبر الكبائر الثابتة بنصوص الكتاب والسنة القطعية المجمع عليها ، ولا شيء منها قطعي مجمع عليه ، فمن مقتضى أصولهم كلهم وجوب ترك كل أسباب هذا التفرق والاختلاف حتى قال الغزالي في القسطاس المستقيم بالاكْتفاء بالعمل بالمجمع عليه وعد المسائل الظنية المختلف فيها كأن لم تكن ، ثم إن ما ترتب على التفرق من الضرر والفساد المدون في التاريخ ، والذي أفضى في هذه الازمنة الى ضعف المسلمين وذهاب ملكهم وتمكين الاجانب من الاستيلاء على بلادهم وما زالوا ينفرون بعض المختلفين في المذاهب من بعض ، كما هو واقع في اليمن ونجد مع غيرها من بلاد العرب — كل ذلك ما يؤكد وجوب تلافي شرور هذا التفرق وجمع الكلمة ووحدة الامة ، وكان هذا الغرض من أمم ما أنشأنا لاجله مجلتي (النار) وأول ما كتبناه من التفصيل في ذلك (محاورات المصلح والمقلد) التي نشرت في المجلدين ٣ و ٤ أي من أكثر من ربع قرن ثم جمعت في كتاب مستقل منذ بضع عشرة سنة .

بعد هذا التمهيد أقول إن للمسلمين في هذين الكتابين (المغني والشرح الكبير للمفتي) بضع فوائد (أحدها) أنهم باطلاعهم على أدلة الاحكام يكونون على حظ من البصيرة في دينهم كما وصف الله تعالى رسوله وأتباعه بقوله (قل هذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني) (ثانيا) أن المتلقي لاحكام دينه من فقه أي مذهب من المذاهب المدونة يخرج باطلاعه على أدلتها في الكتابين من رتبة الجود على التقليد المحض المذموم في القرآن الى الاتباع المقرون بالبصيرة الذي اشترطه الأئمة فيمن يتلقى العلم عنهم كما تقدم

(ثالثها) ان من اطلم على أقوال أئمة السلف وعلماء الامصار أصحاب المذاهب المختلفة وأدلتهم عليها بالطريقة التي جرى عليها صاحب المغني وتلميذه صاحب الشرح الكبير من احترام الجميع وتقديم الاقدم في التاريخ على غيره في الذكر غالبا يكون جديراً باحترام جميع العلماء وجميع المذاهب ، وعدم جعل المسائل الخلافية سببا للفرق أو التعادي بين المسلمين ولا للتفاضل المنفني الى ذلك ، فان المقلد لأي واحد منهم ينبغي أن يقتدي به في سيرته وهديه

(رابعها) أن يعلم أن من أدلتهم ومداركهم ما هو مستند الى نصوص الكتاب والسنة القطعية أو الظنية وما مستنده القياس أو الاستنباط من القواعد العامة أو الخاصة بمذهب دون مذهب كالصالح عند المالكية وغيرهم والاستحسان عند الحنفية . وبهذا يعلم غلط من زعم أن المسلمين استمدوا أحكام المعاملات من القوانين الرومانية ، ومن زعم أن جميع ما يذكر في كتب الفقه هو من شرع الله المنزل على رسوله ﷺ حتى رتب عليه بعضهم أن من أنكر شيئا منه أو اعترض عليه يكون مرتدأ عن الاسلام ، وفي بعض هذه الكتب أن من عمل عملا يعد في العرف إهانة لشيء من هذه الكتب أو لورقة فتوى عالم يحكم برده ويقتل إذا لم ينب ، ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ولا يرثه أولاده لانه أهان شرع الله ويلزم منه كذا وكذا !! بل قال ان اهانة العالم كفر ، لانها اهانة لشرع الخ فنه تشديدات ردها المحققون

والحق أن أكثر ما في كتب الفقه مسائل اجتهادية وآراء ظنية مستنبط بعضها من أقوال فقهاءهم أو من علل دقيقة من علل القياس يتكرر مثلها أكثر علماء السلف الصالح ، فهي تحترم كما يحترم ما يخالفها في المذاهب الاخر على سواء من باب احترام العلم واستقلال الرأي ، وعدم جعل الخلاف ذريعة للعداوة والبغضاء في الامة الواحدة المأمورة بالاتفاق والاعتصام ، ولكن لا يتخذ شيء منها من قواعد الايمان ، ولا يعد مخالفة كافرأ ولا عاصيا لله تعالى ، سواء كان مستدلا أو مقلداً لغيره في مخالفتها ، ولا يجعل ضعف شيء منها مطعنا في أصل الشريعة كما يفعل ذلك بعض أعداء الاسلام ، بل يستعان بمجموعها على التيسير على الناس

كان كبار علماء الصحابة والتابعين وغيرهم من مجتهدي السلف يتحامون أن يسوموا غلظتهم الاجتهادية

حكم الله وشرع الله بل كان أعظمهم قدراً وأوسعهم علماً يقول هذا مبلغ علمي واجتهادي ، فان كان صواباً فمن الله وله الفضل ، وان كان خطأً فمنّي ومن الشيطان وكان مما يوصي به النبي ﷺ أمير الجيش أو السرية قوله « واذا حاصرت حصناً فارادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك فانك لا تدري أنصيب حكم الله فيهم أم لا » رواه احمد ومسلم والترمذي وابن ماجه . وقال ابن القيم في أعلام الموقعين لا يجوز للمفتي والحاكم أن يقول : هذا حكم الله أو أحل الله أو حرم الله لما يجده في كتابه الذي تلقاه عن قلده - وذكر أن شيخ الاسلام ابن تيمية حضر مجلساً ذكرت فيه قضية وقيل حكم فيها بحكم الله ، فقال : بل حكم فيها برأي زفر بن الهذيل . هذا في عصور التقليد المحض ولقد صرنا إلى عصر كثر فيه استقلال الفهم والرأي مع قلة الامام بعلوم الدين ، فصارت دعوى كون كل ما في تلك الكتب الفقهية من دين الله وأحكامه التي خاطب بها عباده - منفرة عن دين الله تعالى وسبباً للارتداد والاحاد ، فينبغي أن يقال أنها مستندة إلى الشرع بأشغالها على نصوصه وجعلها هي الاصل وبيناء الاجتهاد فيها على أصول ثبتت فيه ولكن كل اجتهاد يحتمل الخطأ كما يحتمل الصواب .

(خامساً) ان الذي يقرأ الكتابين أو يراجع المسائل فيها يقف على مسائل الاجماع^(١) وهي الواجبة قطعاً على جميع المسلمين فلا يسم أحداً منهم ترك شيء منها الا بعذر شرعي والواجب أن تراعى في فريضة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بين المسلمين كافة على الاطلاق - وأما المسائل الخلافية فانما يؤمر بالواجب أو المندوب وينهى عن المحرم أو المكروه منها من يعلم أن المأمور أو المنهي موافق له في اعتقاده سواء كانت الموافقة عن دليل أو عن اتباع مذهب من المذاهب ، أو كان يرجو قبول قوله فيه أو دليلاً عليه . وقد صرحوا بأنه ليس للشافعي أن يأمر الجفني بالوضوء من لمس المرأة ، أو أن ينكر عليه الصلاة إذا لم يتوضأ منه ، وما أشبه ذلك - ومنها وهو المراد مما قبله انها في الجامعة بين المسلمين ، والمناط للاتفاق والوحدة التي تقتضيها أخوة الايمان ، وهو أم ما قصد اليه من كتابتنا هذه

(١) ولكن لا يخلو من خطأ في دعوى الاجماع ومنه ما يستدل عليه بعدم العلم بالمخالف

(سادساً) أنه يعلم من أدلة المذاهب أن جل الاحاديث التي يحتج بها أهل الحديث على أهل الرأي وعلى القياسيين من علماء الرواية هي من أحاديث الآحاد التي لم تكن مستفيضة في العصر الأول أو قل عن الصحابة والتابعين خلاف في موضوعها ، فلم بذلك أنها ليست من التشريع العام الذي جرى عليه عمل النبي وأصحابه ، وليست مما أمر النبي ﷺ أن يبلغ الشاهد فيه الغائب بل كانت مما يرد كثيراً في استفتاء مستفت عرضت له المسألة فسأل عنها فاجيب ولعله لو لم يسأل لكان في سعة من العمل واجتهاده فيها ولكن خيراً له ولناس ، إذ لو كانت من معات الدين التي أراد الله تكليف عباده إياها ليينها لهم من غير سؤال فانه تعالى أعلم بما هو خير لهم ، وقد كان النبي صلى الله عليه وآله ر لم يكره كثرة السؤال ونهى عنها لئلا تكون سبباً لكثرة التكليف فتعجز الامة عن

القيام بها ، ولذلك قال ﷺ « دعوني ماترككم ، إنما هلك من كان قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه الشيخان من حديث أبي هريرة ورواه الدارقطني من وجه آخر وقال : فقول قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) الآية . وقال ﷺ « إن الله فرض فرائض فلا تفتدوها ، وحددوداً فلا تقربوها ، وحرم أشياء فلا تنتهكوها ، وسكت عن أشياء رحمة بكم من غير نسيان فلا تبسثوا عنها » رواه الدارقطني عن أبي ثعلبة الحاشي مرفوعاً وحسنه الحافظ أبو بكر السمعاني في أماليه والنووي في الأربعين ، وله شواهد في مسند البزار ومستدرك الحاكم وصححه وغيرها

وفوق كل هذا قول الله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً (ومن الجهل الفاضح والجنابة على الدين أن نههم هذه القواعد والاصول القطعية باقيسة من ظنون الرأي والقياس وقد ثبت أن النبي ﷺ كان يجيب كل مستفت بما يناسب حاله وأن بعض فتاواه كانت رخصاً خاصة أو عامة . ومن ذلك أنه رخص لعقبة بن عامر ولابي بردة بن نيار بأن يضحي بالجذع (أو العتود) من المعز وهو مارعى وقوي وأتى عليه حول وقال الجوهري وغيره ما بلغ سنة . والحديث متفق عليه ، والجمهور ومنهم الأئمة الأربعة بمنعون التضحية بالجذع من المعز . ومنه على قول حديث طلق بن علي أنه سأل النبي ﷺ الرجل يس ذكره عليه وضوء ؟ فقال ﷺ له « إنما هو بضعة منك » رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة والدارقطني وصححه بعضهم ، واختلفوا في التصحيح والترجيح بينه وبين حديث بسرة عند الحنابلة أيضاً « من مس ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ » والمحققون من أهل الحديث على ترجيح حديث بسرة . وأما العمل فقد روي الخلاف فيه عن بعض كبار الصحابة والتابعين وأهل البيت وعلماء الأمصار

وحمل الشيخ عبد الوهاب الشعراني الحديثين في ميزانه على مرتبتي التخفيف والتشديد أي العزيمة والرخصة ^(١) كما فعل في جميع مسائل الخلاف ، وعلى ذلك يعال بعضها معقول وبعضها لا يعرف مثله إلا عن جماعة الصوفية ككون سؤر الكلب يقسي قلب من شربه أو شرب من الاناء الذي ولغ فيه قبل غسله سبع مرات إحداهن بالتراب ، وقد وافقه علماء عصره في مصر على قاعدته في إرجاع جميع مسائل الخلاف إلى المرتبتين وكون أصلها كلها مستمدة من عين الشريعة على ما في توجيه الكثير منها من البعد ، وإلهل لرضام عن بناء ذلك على الاعتراف بأن جميع الأئمة المجتهدين على هدى من ربهم ، وهذا حق من حيث أن المجتهد إذا أصاب كان له أجران وإذا أخطأ كان له أجر واحد كما ورد في الحديث الصحيح ، ولكن لا يمكن أن يكون كل اجتهد صواباً وهدى وكل قول قاله المجتهد حقاً ، وأما العزائم والرخص في الشريعة فحق لا ريب فيه ، وفي الحديث المرفوع « إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته » رواه أحمد وابن حبان والبيهقي وصححه وهو عام وليس العزائم لغواً والرخص للعوام إلا من حيث الخلق والطبع لا الشرع

(١) أي العزيمة
الموافقة لحال أحدهما
والرخصة المناسبة
لحال الآخر

﴿ نصوص الكتاب والسنة في الطهارة والنجاسة ﴾

وأظهر المسائل في قاعدة الشعراني ما يدخل في أبواب الطهارة فإن القطعي منها في القرآن أن الماء مطهر وطهور، وإن الله يحب المتطهرين وأن طهارة الوضوء والغسل فرضان وشرطان للصلاة وقوله تعالى (وثيابك فطهر) وقوله في القرآن (لا يمسه إلا المطهرون) وأن التيمم واجب عند تعذر استعمال الماء لفقده أو للمرض وأما السنة فلم يرد فيها تفصيل قطعي لأعيان النجاسات وأنواع المطهرات وكان الاعرابي يجيء من الباذية فيسلم فيعلمه النبي ﷺ بنفسه أو يأمر أصحابه بتعليمه ما أوجب الله عليه من الوضوء والغسل والتيمم وأركان الإسلام، وحديث الاعرابي الذي هو عمدة جميع الفقهاء في تحديد أركان الإسلام مشهور . ولو كان هنالك نجاسات حكمية تطهرها تعبدية تتوقف معرفتها على نصوص تفصيلية خاصة لنقل عن النبي ﷺ وأصحابه تلقينها للاعرابي وأمثاله كسائر قواعد العبادة التي كان يتعلمها كل من أسلم ويبلغها الشاهد الغائب كما كانوا يعلمونهم الوضوء والغسل والصلاة مثلاً، ولم تترك النصوص الجملة الواردة في الطهارة وطلب النظافة بغير بيان تفصيلي والذي يفهمه أهل لغة الشرع من ذلك الإطلاق هو طلب التنزه عن جميع الاقذار والتطهر مما يصيب البدن أو الثوب أو المكان منها ليكون المؤمن نظيف الظاهر بقدر ما يتيسر له حسب حاله واجتهاده كما يجعله الإيمان نظيف الباطن - فالنجس في اللغة هو المستقذر الذي تنفر منه الطباع ولفظ النجس لم يرد في القرآن إلا في قوله تعالى (إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام) الآية والمراد به النجاسة المعنوية لا الحسية إلا في قول الشيعة ، وورد لفظ الرجس في تسم آيات أكثرها قطعي في الرجس المعنوي واحتمال الحسي في موضعين منها (أحدهما) قوي وهو قوله تعالى (قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس) أي الخنزير أو كل ما ذكر ، وثانيها ضعيف جداً وهو قوله تعالى (إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان) أما قوة الأول في الخنزير فلا أنه كثير التبع لاكل الاقذار دائماً، فهو تعليل لتحريم أكله دائماً كتحریم الجلالة ما دامت تأكل القذر لا دائماً، وأما ضعف الثاني فلأن لفظ رجس خبر عن الخمر وما عطف عليها وهو لا يوصف بالنجاسة قطعاً، ولتفسيره في الآية بأنه من عمل الشيطان يوقم به العداوة والبغضاء ويصدق عن ذكر الله وعن الصلاة ولأن الخمر غير مستقذرة عند العرب ولا غيرهم

وأما فتاوى أبي ﷺ فقد ورد فيها هذان اللفظان في الاستعاذة وفي لحم الحر الأهلية وفي وصف الروث بأنه رجس في رواية ركس وهو تعليل لكونه لا يصلح للاستنجاء به ، وورد «إن المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً وإن الماء طهور لا ينجسه شيء» ، محمده أحمد وقيده الجمهور بعدم التغير بالنجاسة وبعضهم بحديث «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث» وسئل ﷺ عن دم الحيض فامر بمحنته وقرصه ونضحته أو رشه بالماء وهذا حديث متفق عليه ، وفي حديث آخر غسل الثوب منه بما وسدر ، وورد

أن طهور النعلين من الخبث ذلكهما بالأرض وأن طهور كل أديم (جلد) دبغه وقال عليه السلام في الميتة «إنما حرم أكلها» رواه الجماعة عن ابن عباس مرفوعاً إلا ابن ماجه واستدل به من لا يقول بنجاستها، وورد غسل الثوب من المني الرطب وتحتيته بأذخرة أو غيرها وفركه إذا جف واستدل بهما من قال بطهارته وفي حديث أم سلمة: «أني امرأة أطبل ذيلي وأمشي في المكان القذر فقال لها عليه السلام «يطهره ما بعده» رواه الأربعة وصح الاستنجاء من البول والغائط بالحجارة وما في معناها وهي لا تزيل العين كلها ولا الأثر، والامر بغسل العضو من المذي لمن سأل عنه وينضح الثوب بالماء من بول القلام الذي لم يأكل الطعام

ولما لم يجد العلماء نصوصاً قطعية في أعيان النجاسات والمطهرات غير أمثال هذه الأخبار الآحادية اختلف اجتهدوا في فهمها بما تلخص أهمه بالأجبال

المذاهب في النجاسات والمطهرات .

قال الامام ابن رشيد الحفيد الاندلسي في بداية المجتهد ما نصه :

وأما أنواع النجاسات فإن العلماء اتفقوا من أعيانها على أربعة : ميتة الحيوان ذي الدم (السائل) الذي ليس بمائي وعلى لحم الخنزير بأي سبب اتفق أن تذهب حياته - وعلى الدم نفسه من الحيوان الذي ليس بمائي انفصل من الحي أو الميت إذا كان مسفوحاً أعني كثيراً - وعلى بول ابن آدم ورجيعه وأكثرهم على نجاسة الخمر وفي ذلك خلاف عن بعض المحدثين ^(١) واختلفوا في غير ذلك اه وقد حصر الامام الشوكاني النجاسات في الروضة الندية بقوله :

«والنجاسات هي غائط الانسان مطلقاً وبوله - إلا الذكر الرضيع - ولعاب كلب وروث ودم حيض ولحم خنزير، وفيما عدا ذلك خلاف . والاصل الطهارة فلا ينقل عنها إلا ناقل صحيح لم يعارضه ما يساويه أو يقدم عليه» اه وقد علم منه الخلاف في الميتة والدم المسفوح وفي بعض ما ذكره هو خلاف أيضاً كلعاب الكلب وعن قال بطهارته عكرمة ومالك

واختلف المجتهدون في المطهرات أيضاً فمنهم من يحصر التطهير في الماء المطلق كالشافعية والحنابلة إلا ما ورد من الاستنجاء بالحجارة ونحوها وطهارة جلود الميتة بالدباغ وطهارة الخمر بتخليلها بنفسها . والماء المقيد كماء الورد لا يطهر عندهم ويجب عندهم في التطهير إزالة عين النجاسة وصفاتها إلا ما عسر من لون وريح وشرطه أن يكون الماء وارداً على المتنجس لا موروداً إذا كان قليلاً أي دون القلتين وهم أشد الفقهاء توسعاً في النجاسات وفي مذهبهم أن من خرج من بين أسنانه دم ولم يطهره بالماء المطلق بقي فله نجساً وكانت صلاته وصومه باطلين وإن طال الزمن مع القطع بزوال النجاسة وأثرها . ولو كان الصحابة يتطهرون من الدم لتواتر عنهم إذ كانوا في حروب متصلة ولم يكن لأكثرهم إلا

(١) أي والفقهاء ومنهم الامام ربيعة شيخ مالك والامام داود ومن التأخرين الامام الشوكاني

ثوب واحد ، وقال الشافعية بالعفو عن النجاسة التي لا يدركها الطرف كأثر رجل الذبابة فقالت الحنابلة بل لا بد من غسل ما تقع عليه وإن لم يثره

وذهب الحنفية الى أن كل ما يزيل النجاسة من المائعات مطهر وكذا صقل الجسم الصقيل كالسيف والزجاج ، وكذا الشمس والهواء والنار وما يسمونه انقلاب العين كالصابون من الزيت النجس - على خلاف في بعض الفروع - وهؤلاء نظروا الى مراد الشارع من الطهارة وهو يحصل بذلك ، قال في بداية المجتهد ان المسلمين اتفقوا على ان الماء الطهور يزيل النجاسة وعلى الاستنجاء بالحجارة « واختلفوا فيما سوى ذلك من المائعات والجامدات التي تزيلها فذهب قوم الى ان ما كان طاهراً (فهو) يزيل عين النجاسة مائعاً كان أو جامداً في أي موضع كانت وبه قال أبو حنيفة وأصحابه » ثم ذكر ما وقع من الجدل بين الحنفية والشافعية في المسألة وكون إزالة النجاسة تعبدية أو معقولة المعنى واضطرار الشافعية الى القول بأن في الماء قوة شرعية في رفع احكام النجاسات ليست في غيره وإن استوى مع سائر الاشياء في إزالة العين وأن المقصود انما هو إزالة ذلك الحكم الذي اختص به الماء لاذهاب عين النجاسة بل قد تذهب العين ويبقى الحكم (قال) « فباعدوا المقصد وقد كانوا اتفقوا مع الحنفيين على أن طهارة النجاسة ليست حكمية أعني شرعية ولذلك لم تحتاج الى نية - الى أن قال في هذا المعنى - وانما يلجأ الفقيه الى أن يقول عبادة اذا ضاق عليه الملاك مع الخصم فتأمل ذلك فانه بين من أمرهم في أكثر المواضع اه أقول ومن الغريب ان الذين قالوا بأن أحكام النجاسة وإزالتها تعبدية أدخلوا فيها القياس كقياسهم بدن الكلب وشعره على لعابه وقياس الخنزير على الكلب في كونه بفعل مما أصابه سبع مرات إحداهن بالتراب

وكان الحامل لهم على هذا التشديد في أمر النجاسة القول بوجوب إزالتها وجعله شرطاً لصحة الصلاة ، وهذا محل خلاف أيضاً . (قال) في بداية المجتهد : وأما الطهارة من النجاسة فمن قال انها سنة مؤكدة فيبعد أن يقول انها فرض في الصلاة ويجوز أن لا يقول ذلك . وحكى عبد الوهاب عن المذهب (أي مذهب مالك) قولين أحدهما أن إزالة النجاسة شرط في صحة الصلاة في حال القدرة والذكر ، والقول الآخر انها ليست شرطاً . والذي حكاه من انها شرط لا يخرج على مشهور المذهب من أن غسل النجاسة سنة مؤكدة الخ

وقد استقصى الشوكاني في نيل الاوطار كل ما استدلوا به على اشتراط الطهارة من النجاسة في صحة الصلاة وبين انه ليس فيه شيء يدل على الشرطية ، ولكن قد يدل بعضها على وجوب إزالتها قال : وكون الامر بالشيء نهياً عن ضده مذهب ضعيف ، وبين مطلق الوجوب والشرطية بون بعيد اه وحجة القول ان القطعي المجمع عليه هو أن الطهارة مطلوبة شرعاً وان المفروض منها هو الوضوء والغسل من الجنابة والحض والتناسل بالماء والتيمم عنهما عند فقد الماء أو التضرر باستعماله ، وان مراد الشارع منها النظافة مع مراعاة اليسر وعدم الحرج كما قال تعالى بعد آية المائدة (ما يريد الله ليجعل

عليكم من حرج ولكن يريد ليظهركم) وإزالة النجاسة أولى بهذا ولذلك ترك تفصيل أمرها لاجتهاد الأمة فاختلف اجتهاد علمائها بما ذكرنا المهم منه مجالا فنظر بعضهم الى أكل ما يحصل به مراد الشارع كالشافعية والحنابلة وبالقوا فيه - ونظر بعضهم الى أدنى ما كلفته الأمة وأيسر ما يطلب من بدوها وحضرها وغنيها وفقيرها كالمالكية - وتوسط بعضهم فشددوا في بعض الفروع وتساهلوا في بعض كالحنفية . وقد تقدم أن الائمة لم يكونوا يعدون اجتهادهم تشريعا عاما تكلفه الأمة كما تكلف العمل بنصوص الكتاب والسنة القطعية الرواية والدلالة ولا سيما للفرق في الدين - وإن بعض مقلدهم شددوا وعسروا وجعلوا اختلافهم رقعة لا رحمة - حتى قال بعض متفقيه هذا العصر بنجاسة كل ما دخلت فيه مادة القول - (الكحول أو السبرتو) من أعطار وطبوق وأدهان وأدوية وهي كثيرة جداً عمت بها البلوى في الصيدليات والطب والصناعات ، وشبهتهم ان هذه المادة هي المؤثرة في الخور المحرمة وقاتهم انها هي المؤثرة في كل المحتمرات المحللة بالاجماع كخميرة العجين أيضا . على ان هذه المادة أقوى من الماء في التطهير وإزالة عين النجاسة وصفاتها كما شرحناه في مواضع من المنار وإنما غرضنا هنا أن نبين ان يسر الشريعة وحكمة التشريع وكون الاجتهاد رحمة للأمة إنما يعرف من مجموع كلام المجتهدين ويفوت من قصر نظره على مذهب واحد من مذاهبهم وأن طلاب الإصلاح للأمة الاسلامية ما زالوا يقترحون تأليف جمعية من علماء المذاهب المتبعة كلها تضم للأمة كتباً في العبادات والمعاملات تؤخذ من نصوص الكتاب والسنة ومن اجتهاد جميع المجتهدين يراعى فيها اليسر ورفع الحرج ودرء المفاسد ومراعاة المصالح ومراعاة العرف وغير ذلك من القواعد العامة . وهذان الكتابان من أعظم الوسائل لذلك فهو الفائدة السابعة لما تقدم من فوائدهما . وما وضعناه عليهما من التعليقات فهذه النية ، ونسأله تعالى أن يعيد لهذه الأمة وحدتها وهدايتها وعزتها ، ولن يصلح آخرها إلا ما صلح به أولها ، والحمد لله أولا وآخراً .

